صندوق التدريب المهني والتقني بحضرموت يسهم بفاعلية في تطوير المهارات

□ حسين عبدالله الجيلاني

□ يضطلع صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات – فرع حضرموت – بجملة من الأنشطة والمهام والواجبات الأخرى في مجال تدريب الكوادر العاملة ورفع كفاءتها وأدائها في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين الخاص والمختلط، وذلك للقيام بمهامهم في عملية البناء والتنمية.

□ ولتسليط الضوء على نشاط وإنجازات الصندوق التقينا الأخ حسين عبدالله الجيلاني، مدير صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات – فرع حضرموت – الذي تحدث قائلاً :

المكلا/أحمد محمد بن زاهر

– أنشئ صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات بداية عمر الوحدة المباركة، وذلك عام ١٩٩٥م، وأفسح المجال للاستثمارات الخاصة لتنمو وتزدهر ويحل المسالة الأساسية وهي التدريب المهني والتقني، وذلك للمساهمة بجانب الدولة في هذا المجال، ويلبي احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة والمدربة، وذلك من خلال تنظيم وتمويل برامج التدريب المطلوبة من أجل رفع مهارات العاملين في كافة الدوائر والمؤسسات والمصانع والمعامل وغيرها، لأن التدريب والتأهيل يشمل كافة قطاعات العمل، الخاص والعام والمختلط، ومن أجل ذلك حدد القانون على صاحب العمل أن يدرب (١٥٪) من إجمالي القوى العاملة لديه في كل عام، وفي الوقت نفسه حدد القانون على الصندوق ألاّ تزيد نسبة أصحاب العمل عن (٨٠٪) وألاّ تقل عن (٥٠٪) من نفقات التدريب عن كل برنامج من برامج المهارات وإعادة التدريب، على أن يكون في مجال النشاط الذي يمارسه صاحب العمل، وهنا يجسد دور الصندوق في دعم التنمية.

الإنجازات

□ وعن الأنشطة والإنجازات خلال العام المنصرم ٢٠٠٣م قال الأخ الجيلاني :

– حقيقة يعتبر عام ٢٠٠٣م عاماً تمهيدياً وحافلاً بنشاط غير مسبوق، حيث كان لورش الأقسام وكذا العاملين دور غير مجحود، فقد بذلوا جهوداً مضنية، فهم يقضون الساعات الطوال من يومهم في الإدارة حرصاً على تحقيق الإنجازات التي تحققت، حيث ركزنا على إدخال الخدمة الهاتفية والفاكس حتى تتمكن إدارة الفرع من التواصل مع الآخرين، داخلياً وخارجياً، وخاصة مع الإدارة العامة والشركات والمنشآت ورجال الأعمال والقيام بإعادة ترتيب وتنظيم الإرشيف وتأمين معلومات وبيانات إضافية عن التجار ورجال الأعمال والشركات والجمعيات والمنشآت الصناعية بالمحافظة، وقد تمكنا خلال عام ٢٠٠٣م من توفير وتأمين الكثير من البيانات والكشوفات والإحصائيات والجداول عن النشاط التجاري والصناعي ونشاط الخدمات المختلفة وبعض الوثائق عن المشاريع الخدمية والاستراتيجية المنفذة، وذلك من المرافق والمؤسسات الرسمية مثل هيئة الاستثمار، ومكتب وزارة النفط ،ومكتب وزارة الصناعة، ومصلحة الضرائب، وميناء المكلا، ومكتب وزارة الثروة السمكية، ومكتب التخطيط، ومكتب التربية والتعليم، وغرفة تجارة وصناعة حضرموت، تلك الوثائق ضمت الإدارة المساعدة إلى الإرشيف ووفرت له الكثير من الجهد خلال العام المنصرم ٢٠٠٣م، وتم فتح (٣٠٠) ملف وأيضاً عدد من السجلات العامة وعددها (٣) سجلات، هي : السجل العام بالحصر، والسجل العام بمتابعة إجراءات التحصيل، والسجل العام بمتابعة تحصيل المساهمات السنوية، حيث ساهمت تلك الإجراءات في تطوير وتحسين الأداء، وخلال عام ٢٠٠٣م بلغ عدد المنشآت المحصورة والمسجلة لدينا (٣٢٤) منشأة لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م، وبلغ عدد المنشآت المستهدفة (٢٠٤) منشآت، فيما بلغ عدد المنشآت الجديدة لعام ٢٠٠٣م (٧٥) منشأة، وبلغت إيرادات رسوم تراخيص العمل وكذا تجديد التراخيص عام ٢٠٠٣م (٣) ملايين و(١٠) آلاف و(٣٢٧) ريالاً عبر مكتبي العمل بالمكلا وسيئون.

الأنشطة التدريبية

□ وعن الأنشطة التدريبية قال الأخ مدير صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات – فرع حضرموت – :

– بذلت إدارة الصندوق خلال العام المنصرم جهوداً كبيرةً في تنفيذ كافة الأنشطة التدريبية والفعاليات المختلفة الأخرى، حيث تم تنظيم (١٨) دورة تدريبية متنوعة على مستوى المحافظة (الساحل والوادي)، كما نفذ صندوق التدريب المهني – فرع حضرموت – لأول مرة في مدينة سيئون (٨) دورات تدريبية خصصت للمتدربين من مناطق مختلفة بوادي حضرموت، وعمل فرع الصندوق على إصدار العدد (صفر) من نشرة (التدريب)، التي بذلت فيها جهود مضنية لمتابعة الأحداث والتصحيح وتوزيعها في قاعة غرفة تجارة وصناعة حضرموت مع تدشين الدورات التدريبية الجديدة، بالإضافة إلى توزيع الشهادات التقديرية للخريجين من الدورات السابقة، وشاركت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) وصحف (الثورة، والجمهورية، والأيام) وصحف المحافظة، في تغطية فعاليات العام المنصرم، كما شاركت في التغطية إذاعة المكلا وإذاعة سيئون لإنجاح هذه الأنشطة والفعاليات على مستوى الساحل والوادي.

تطوير العملية التدريبية

□ وعن جهود الإدارة العامة للصندوق والسلطة المحلية بالمحافظة، قال الأخ الجيلاني :

– حقيقة لقد بذلت قيادة الإدارة العامة للصندوق ممثلة بالأخ المهندس صالح محمد ضيف الله، مدير عام صندوق التدريب المهني وتطوير المهارات، جهوداً مشكورةً في تنفيذ الأنشطة والبرامج التدريبية وإعطاء الصلاحيات المالية في تحصيل المساهمات وغيرها لتفعيل وتطوير العملية التدريبية بالمحافظة، كما لا ننسى دور السلطة المحلية ممثلة بالأخ العميد عبدالقادر علي هلال، محافظ حضرموت، وجهوده وتعاونه في إنجاح خطط وبرامج التدريب وتذليل الصعوبات التي تواجه الفرع بالمحافظة.

نشاط الصندوق خلال الأعوام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م :

العام	عدد البرامج	عدد المنشآت	عدد العاملين المتدربين	المؤسسات التدريبية	تكلفة التدريب
٢٠٠١م	٤	٨	١٤	٦	١٥٠,٠٠٠
٢٠٠٢م	٥	٣	٢٤	٣	٢٦١,٠٠٠
٢٠٠٣م	٣١	٥٢	٥١٤	٢٠	٩,١٢٧,٥٣٥

مدير عام مديرية صعدة لـ «الثورة» :

٦٠ مليون ريال لدعم مشاريع التنمية المحلية لعام ٢٠٠٥م

□ نتبنى إنشاء مجمعات تربوية والتوجه لتأهيل حديقتي القص والسلام

□ محمد علي الكميم

□ تعد مديرية صعدة مركز قضاء صعدة، وتحتل موقعاً جغرافياً هاماً في قلب المحافظة، وبها «مدينة صعدة» عاصمة المحافظة، وهي مدينة إشعاع علمي وفكري ومسرح للأحداث السياسية الهامة منذ اختطها الإمام الهادي يحيى بن الحسين حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري.

وقد أُنشئت مدينة صعدة التاريخية عام ٢٨٤هـ على أنقاض مدينة صعدة الأولى التي نشأت في الجاهلية عند سفح تلمص وامتدت حتى جبل أظفر شرقاً، وظلت مدينة عامرة حتى منتصف القرن السادس الهجري عندما دخلها الإمام أحمد بن سليمان بن المطهر وأضر بها لينهي أخبارها كمدينة قائمة.

وتمتلك مدينة صعدة وضواحيها المجاورة في إطار مديرية صعدة، تاريخاً غنياً وإرثاً تاريخياً كبيراً كواحدة من أقدم المدن العربية، وتشير نقوش مسندية إلى أن المدينة القديمة كانت موجودة قبل الميلاد، وتبعد مدينة صعدة عن العاصمة السياسية صنعاء بحوالي (٢٤٢) كيلو متراً، وكونها مركز المحافظة فقد حظيت خلال فترات ماضية باهتمام خاص نتج عنه تنفيذ المئات من المشاريع الخدمية والتنموية، وقد أولت قيادة المحافظة خلال العامين الماضيين مدينة صعدة اهتماماً كبيراً شكل أثراً بارزاً في تطوير المدينة وتحسين المظهر الجمالي من خلال تنفيذ عدد من الشوارع الجديدة وترميم بعض المعالم الأثرية والتاريخية الهامة التي تشكل واجهة المحافظة وتعزيز تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية المختلفة.

□ وللوقوف على الواقع التنموي ومعطياته واحتياجاته وطبيعة المشاريع المعتمدة للعام القادم ٢٠٠٥م ودور المجلس المحلي في العملية التنموية، التقت «الثورة» الأخ العقيد محمد علي الكميم، مدير عام مديرية صعدة، رئيس المجلس المحلي، الذي تحدث قائلاً :

صعدة/خالد أحمد السفياني

– إن السنوات الأخيرة الماضية شهدت فيها مديرية صعدة اهتماماً كبيراً ورعايةً من الدولة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، حيث كفل تنفيذ جملة من المشاريع التنموية والخدمية وسفلتة وإنارة شوارع مدينة صعدة وترميم عدد من المعالم الأثرية والتاريخية، مما عكس جهوداً ومتابعةً غير عادية من قبل الأخ يحيى علي العمري، محافظ محافظة صعدة، الذي له بصمات واضحة ودور بارز في ما تحقق من إنجازات ومشاريع هادفة خلال العامين الماضيين انطلاقاً من حرصه على ظهور الدولة بمظهر جيد ينعكس على واقع ظهور المواطن أمام الدولة، وهو ما نسعى إلى ترجمته عملياً في أعمالنا ونشاطاتنا في المديريات، وحقيقة نحن راضون كل الرضا عمّا تم إنجازه وتنفيذه من مشاريع حتى الآن.

توجيهات الرئيس بـ (١٠) ميجاوات

□ ويضيف مدير عام مديرية صعدة قائلاً :

– ليس معنى هذا أن المديرية استكملت متطلباتها واحتياجاتها التنموية والخدمية، فهناك الكثير من الاحتياجات والمطالب الضرورية، وهناك مشاريع معتمدة وأخرى مقترحة يتوجب على الجميع التعاون لتحقيقها وفي مقدمتها استكمال إنارة شوارع المدينة الداخلية التي بحاجة إلى إعادة التيار، وقد تم إنجاز مشروع إنارة لشوارع مدينة صعدة مؤخراً بتكلفة إجمالية تصل إلى (٨٦) مليون ريال، لكننا نواجه عجزاً وقصوراً في الطاقة التوليدية لمحطة كهرباء صعدة التي لا تتجاوز (٤) ميجاوات ولا تفي باحتياج الاستهلاك وانتظام التيار، رغم أن المؤسسة العامة للكهرباء نفذت مشروعاً لتأهيل شبكة الضغط المنخفض، والذي بلغت نسبة الإنجاز فيه (٦٠٪) تقريباً حتى الآن، وقد صدرت توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية – حفظه الله – برفد محطة صعدة بطاقة إضافية مقدارها (١٠) ميجاوات، واستقرار خدمات الكهرباء وتوسعها مرهون بهذه الطاقة – الـ (١٠) ميجاوات – التي نعول على وصولها قريباً الكثير من الآمال في تعزيز الخدمات الكهربائية لمديرية صعدة والضواحي المجاورة لها أيضاً.

تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي للمدينة

□ وبالنسبة للمياه والصرف الصحي يوجد مشروع مياه الشرب لمدينة صعدة، وهو مشروع محدود الإمكانيات والقدرات، ونسعى إلى الاستفادة منه حتى يتم تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي لمدينة صعدة، الذي سيتم تمويله من صندوق الإعمار الألماني بالتعاون مع الحكومة اليمنية في إطار الدعم الألماني لعملية التنمية في اليمن، وتبلغ تكلفة المشروع (٣,٩) مليار ريال، والمشروع مر بعدة مراحل وإجراءات طوال سنوات حتى تم إقرار تنفيذه واعتماده، وقد تم مؤخراً إعداد الدراسات وتحديد المواقع للآبار على أمل بدء عملية التنفيذ الفعلي للمشروع مع بداية العام القادم ٢٠٠٥م، وهذا المشروع مهم جداً لمدينة صعدة التي يتطلع سكانها إلى سرعة تنفيذه.

الواقع التربوي والصحي

□ كيف تنظرون إلى الواقع التربوي والصحي في المديرية؟

– العملية التعليمية تسير بشكل جيد وبإشراف مستمر من قيادة المحافظة وإدارة المديرية، وهناك تصحيحات لعدد من الاختلالات التربوية وضبط عمليات الامتحانات النهائية ودفع مستوى الأداء التعليمي في المدارس، والملحوظ أن هناك تناثراً للمدارس هنا وهناك، الأمر الذي يتطلب تجميعاً للمدارس في عاصمة المحافظة من خلال إنشاء مجمعات تربوية في المواقع المناسبة، ونحن نتبنى هذا الموضوع لتعزيز ودفع العمل التربوي، أما في الجانب الصحي فهناك جهود مكثفة تبذل لتطوير إمكانية وأداء المستشفى الجمهوري بصعدة، وقد بذلت قيادة المحافظة جهوداً كبيرة لإنجاح ذلك على مدى سنوات مضت، لكن تزايد عدد المرضى ومحدودية الأقسام والأسرّة ومحدودية قدرات المستشفى عموماً لا تلبي الطموحات، وقد تكرمت قيادة المحافظة باعتماد إنشاء مستشفى جديد بطاقة (٥٥) سريراً وبتكلفة إجمالية تقدر بـ (٥٠٠) مليون ريال ضمن خطة المحافظة للعام القادم ٢٠٠٥م، ونحن نتابع قيادة المحافظة لمتابعة السلطة المركزية لاعتماد تنفيذ هذا المشروع الخدمي الهادف والكفيل بالارتقاء بواقع الخدمات الصحية على مستوى المحافظة عموماً والمديرية بوجه خاص.

تأهيل للحدائق العامة

□ لوحظ افتقار المديرية، بل المحافظة عموماً، للمشاريع الإسكانية والبلدية التي تنفذها وزارة الأشغال العامة، ألا توجد احتياجات في هذا الجانب؟

– هذا الجانب هو الأهم، وللأسف لا نجد اهتماماً كافياً من وزارة الأشغال العامة، إذ لم يتم استكمال تأهيل حديقتي القص والسلام منذ عام ١٩٩١م حتى الآن، والمحافظة تفتقر لاعتماد كوادر عمالية للنظافة باعتماد درجات كافية، وأوضاع الأسواق غير ملبية للطموحات رغم جهود قيادة المحافظة وجهود إدارة المديرية لتنظيمها وتطويرها، ونتعشم من المهندس عبدالله حسين الدفعي، وزير الأشغال العامة، التوجيه باعتماد (٣٠) درجة وظيفية لدفع النظافة في عاصمة المحافظة، وقد تم التوجيه بإنشاء مسلخ مركزي لمدينة صعدة، وبالنسبة للحدائق والمتنفسات فقد تم اعتماد (١٥) مليون ريال من موازنة المجلس المحلي للعام القادم ٢٠٠٥م لتأهيل حديقة القص، وتم اعتماد (١٠) ملايين ريال أخرى من المحافظة لتأهيل حديقة السلام خلال العام ٢٠٠٥م، وهنا أود الإشارة إلى أن المجلس المحلي بالمديرية يقدم الدعم للعملية التنموية من خلال تنفيذ المشاريع المحلية الهادفة في مجالات التربية والأشغال والصحة والآثار وغير ذلك، وقد تم اعتماد (٦٠) مليون ريال في الموازنة المحلية لدعم العملية التنموية للعام القادم ٢٠٠٥م، ودعماً لتوجيهات قيادة المحافظة في صيانة وترميم المعالم الأثرية والتاريخية، فإن المجلس المحلي يقوم بتمويل بعض مشاريع الترميم والصيانة، حيث تم في وقت سابق ترميم قشلة صعدة وترميم المقام (المجمع الحكمي القديم)، والعمل جار لترميم قلعة السنارة بتكلفة إجمالية تصل إلى (١٥) مليون ريال، وتم إنجاز الكثير من الأعمال، ومن جانب آخر تم اعتماد قرابة (٢٦) مليون ريال لترميم وصيانة سور مدينة صعدة (المرحلة الأولى) من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، كما تم اعتماد مبلغ آخر لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع ترميم وصيانة سور مدينة صعدة التاريخي الذي يحيط بالمدينة التاريخية القديمة دائرياً بطول يصل إلى (٤,٥) كيلو متر، وهو أحد المعالم الأثرية والتاريخية المشهورة وغني عن التعريف.

إصلاحات لتطوير الإيرادات العامة

□ ما أثر افتتاح وحدة حسابية في الدفع بمستوى الأداء المالي وتحصيل وتنمية الإيرادات العامة؟ وما مدى نجاح عملية التحصيل الزكوي هذا العام؟

– للوحدة الحسابية دور إيجابي منذ افتتاحها، حيث سهلت الكثير من الإجراءات والأعمال المالية والحسابية في المديرية، كتسليم مرتبات الموظفين عبر الوحدة الحسابية، وإعداد الموازنات التشغيلية للجانب الصحي، وتسهيل عملية التحصيل والتوريد للإيرادات العامة من حيث صرف دفاتر الإسناد وتوريد الإيرادات إلى البنك، وممارسة صلاحيتها الرقابية على المكاتب الإيرادية، وتسهيل وإنجاز المعاملات المالية بصورة عامة، والوحدة تؤدي مهامها وواجباتها على الوجه الأكمل لتحقق نتائج طيبة في هذا الجانب، ونحن بدورنا في إدارة المديرية والمجلس المحلي نسعى حالياً إلى استكمال الجهود المبذولة لتصحيح آلية التحصيل الزكوي والضريبي ضمن الإصلاحات التي نقوم بها لإصلاح أوضاع المكاتب في المديرية، ففي المجال الزكوي وتحصيل الواجبات أجريت استعدادات مبكرة لتحصيل زكاة الباطن والمستغلات في شهر رمضان المبارك، وتمثل هذه الزكوات (٩٠٪) من إجمالي الموارد الزكوية للمديرية، حيث تم حصر روتيني للمكلفين وضم المتهربين من الدفع على ضوء السجلات، وأيضاً ضم المكلفين الجدد الذين مر عليهم الحول (العام)، وبدأت عملية التحصيل للواجبات الزكوية (الباطن والمستغلات) في الشهر الكريم، وتم تحصيل قرابة (١٠) ملايين ريال خلال الأيام العشرة الأول من شهر رمضان المبارك، ونتطلع إلى تحقيق (٢٠) مليون ريال إجمالي للتحصيل الرمضاني، رغم أن الحصيلة في الموسم الماضي – رمضان ١٤٢٤هـ – وصلت إلى (١٤) مليون ريال فقط، كما أننا سنولي تحصيل زكاة الفطرة اهتمامنا في نهاية شهر رمضان المبارك، ويمكن القول إن عملية التحصيل الزكوي بدأت في الانتظام والقيام بها تحت إشراف إدارة المديرية والمجلس المحلي والوحدة الحسابية، وبالنسبة للضرائب فنحن بصدد إصلاح أوضاع المكتب الذي يعد مكتباً وهمياً ضعيفاً في نتاج ربط عملية التحصيل الضريبي، خصوصاً في ضرائب المهن والعقارات التي يجري تحصيلها في شهر رمضان المبارك في المكتب مباشرة، وتحجيم الفرع وعدم خضوع حتى أسواق القات داخل المدينة للفرع، حيث يتم تحصيل هذه الضرائب عبر مكلفين من خلال المكتب، وخصوصاً (السوق المركزي)، ويبرر المكتب هذا بعدم قدرة مدير فرع الضرائب بالمديرية للعمل على إيجاد آلية أفضل للتحصيل الضريبي بما يتناسب مع حجم الموارد الضريبية، وانسجاماً مع الآلية الجديدة والنظام المحاسبي الجديد وافتتاح وحدة حسابية فإننا نرى من الضروري تعيين المكتب لإدارة قادرة وكفؤة ورفدها بالموظفين للقيام بالمهام والواجبات المناطة بها بالشكل السليم والصحيح بعيداً عن التداخل والازدواجية وتحت إشراف المكتب، وسنقوم بدورنا بالتنسيق بين إدارة فرع الضرائب والوحدة الحسابية وإدارة الأمن في المديرية لخلق تكامل وتعاون للنهوض بهذه الواجبات بالشكل الأمثل بما يكفل دفع وتنمية الإيرادات المتحققة لتحقيق الغايات المنشودة، ونعتقد أن الأخ المحافظ لا يقل حرصاً عنّا في تنمية الإيرادات وتصحيح أوضاع العمل ليشكل داعماً لهذا التوجه.

تنفيذ مشروع المياه والصرف الصحي لمدينة صعدة بداية العام القادم